ردبه أحدهما وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لاتفاقه
تلقى تلقى كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم في ان ايهما ارجح
من هذه الحيثية محال نتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم البخاري
عن أحد التصريح بنقيضه ولا يقال ان الاختلاف في ان أيهما ارجح
ونا نقول كانهم لم يصرحوا به وانما اخذ من اطلاقاتهم وما
ولم يكن منهم تصريح بذلك واما ما نقل عن ابي علي النيسابوري انه
ما اصح من كتاب مسلم فلم يصرح بان اصح من صحيح البخاري لانه
اصح من كتاب مسلم اذ المنفى انما هو ما تقتضيه صيغة افعل من
يشارك كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف
تأويل الحافظ لكلام ابي علي قلت ولا يخفى بعد تسليم انه
على ان كتاب البخاري ومسلم سواء في انه ليس تحت اديم
وليس هذا محل النزاع ولا هو المطلوب بل المطلوب ان كتاب
كتاب مسلم قال البقاعي انه قد هفوة السعد التفتازاني هذا
قاصد بما حاصله ان هذه الصيغة تستعمل على مقتضى اصل اللغة
وتارة على مقتضى ما شاع من العرف فتنفي المساواة كحتى
ما طلعت ولا غربت على احد بعد النبيين افضل من ابي بكر رضي
المحب الطبري في مناقب العشرة عن الدارقطني والمخلص الذهبي
رداء وان كان ظاهره نفي افضلية الغير لكنه انما سيق لأفضلية
ذلك ان الغالب من حال كل اثنين هو التفاضل دون التساوي
احدهما تثبت افضلية الآخر وبمثل هذا ينحل الاشكال المشهور
ولم فيما رواه مسلم وغيره واللفظ من حديث ابي هريرة فانه
من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة
يوم القيامة بافضل مما جاء به الا احد قال مثل ذلك او زاد عليه
من قال ذلك فقد اتى بافضل مما جاء به كل احد الا احدا قال مثل
استثناء بظاهره من النفي وبالتحقيق من الاثبات ويصير ذلك كالحديث

الذي

الذي رواه البزار من رواية جابر الجعفي عن أبي المنذر الجهني قال قلت يا نبي الله علمني
افضل الكلام قال يا أبا المنذر قل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير مائة مرة فانك يومئذ افضل الناس عملا
الا من قال مثل ما قلت انتهى قال الحافظ فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب
البخاري أتم منها في كتاب مسلم واسد وشرطه فيها اقوى واشد اما رجحانه
من حيث الاتصال فلاشتراطه ان يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة
واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال
الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال
البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم
ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال
فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عددا مما انتقد على مسلم هذا مع اتفاق
العلماء ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث منه وان مسلما
تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى لقد كان يقول الدارقطني لولا البخاري
لما راح مسلم ولا جاء انتهى وقد بينا في شرح التنقيح ما في كلام الحافظ وشرحناه مفصلا
فهذه الوجوه التي بها قدم صحيح البخاري ثم بعده مسلم لمشاركته للبخاري في تلقي العلماء
كتابه بالقبول ايضا الا ما علل قالوا ثم يقدم ما وافق شرطهما قال الحافظ لان المراد
به اي شرطهما رواتهما مع باقي شروط الصحيح ورواتهما قد [struck] حصل الاتفاق
على القول بتعديلهم بطريق اللزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا الاصل
لا يخرج عنه الا بدليل فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرجه مسلم او مثله
كذا قال قيل عليه الذي يقتضيه النظر انه اذا كان على شرطهما وليس له علة مقدم على
ما اخرجه مسلم وحده لان قوة الحديث انما هي بالنظر الى رجاله لا بالنظر الى
كونه في كتاب كذا قلت بل ويقتضي انه مقدم على ما اخرجه البخاري ايضا وحده
لانه لما كان على شرطهما معا صار كالمتفق عليه عندهما وهو مقدم على ما انفرد به واحد
منهما الا انه قال البقاعي انما تأخر ما هو على شرطهما عما اخرجه احدهما لان الذي اخرجه
احدهما تلقته الائمة بالقبول بخلاف ما كان على شرطهما ولم يخرجاه، والله اعلم ان الحافظ

Copyright © King Saud Un

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1